



بيان

الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سورية

نحن الموقعين أدناه نعلن عن تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سورية، كهيئة سورية وطنية حقوقية، وقادة لتنفيذ الاستراتيجيات العامة المتعلقة بـ:

- ١ العمل على نشر وثبت ثقافة العدالة الانتقالية، وضمان تحقيق العدل وإرساء مبدأ المسؤولية والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب ،لكل مسبب العف والممارسين له ،والمسؤولين عن وقوع الصحايا في سورية سواء أكانتوا حكوميين أم غير حكوميين، وإحالتهم ومحاسبتهم أمام قضاء مستقل وعادل ونزيه.
- ٢ نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيزها داخل المجتمع السوري.
- ٣ -رسم إستراتيجية واضحة تكون بمثابة السياسة العامة لعمل الهيئة من خلال التصدي لجميع قضايا حقوق الإنسان في سورية والدفاع عنها ،من أجل تكوين حيز حقيقي من الخبرات والأراء والعمل المشترك، يكون بمثابة قيمة مضافة للعمل الحقوقي في سورية
- ٤ العمل على ترسیخ قيم حقوق الإنسان والمواطنة والتسامح والمساواة ونبذ العف والعمل على تعزيز وحدة المجتمع وتماسكه عبر التربية على قيم حقوق الإنسان واحترامها.
- ٥ العمل على وقف وإلغاء كافة أشكال التمييز بين المواطنين، ومعالجة جميع الآثار التي ترتب على ذلك، والإعتراف دستورياً بوجود التنوع القومي والديني والاثني .

٦ رصد وتوثيق جميع الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية، والعمل على ايقاف جميع هذه الانتهاكات أيا كان مصادرها أو مبرراتها.

٧ العمل على تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والاعتراف بحقوقها كاملة والعمل من أجل المساواة الحقيقة بين الجنسين

٨ العمل على ترسیخ مبادئ وأسس دولة الحق والقانون .

٩ العمل من أجل إقرار مبدأ سمو المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، على التشريعات الوطنية، مع التنصيص على هذا المبدأ في الدستور، وإعمال مبدأ الملاعنة عبر إلغاء القوانين و المقتضيات القانونية المنافية لحقوق الإنسان عبر إدماج مقتضيات المواثيق و الاتفاقيات المصادق عليها في التشريع السوري.

وعلى هذا تمثل رؤية هذه الأداة(المجلس الوطني) لحقوق الإنسان في سوريا ، في أن تصبح ملتقى سوريا للهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، والخبرات الفردية المعروفة بنشاطاتها ودافعيها عن حقوق الإنسان، وبحيث يمكن ان تمسي هذه الهيئة مصدرا رئيسيا للخبرات السورية المدافعة عن حقوق الإنسان، ومن أجل تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان والديمقراطية، لإقليم رئيسية تسترشد بها (الهيئة) متداخلة ومترابطة لتجسيد لاحترام حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية وإعلاء سيادة القانون والمشاركة بفعالية وشفافية في اتخاذ القرار السياسي بدون تمييز من أي نوع ،إضافة إلى مساءلة المسؤولين عن الشأن العام وحق المعارضة في إبداء الرأي وممارسة حقوقها ضمن القانون وثقافة حرية التعبير وأن يكون للمرأة دورها الايجابي في التنمية والتصويت والانتخاب.

واتفق الموقعون على أن تكون العضوية مفتوحة للراغبين بالانضمام الى المجلس من جميع الهيئات العاملة في الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا.

كذلك اتفق الموقعون ،وريثما يتم انعقاد المؤتمر الاول للمجلس ،ان يقوم بأعمال التنسيق للمجلس، الزميل دانيال سعود رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا.

الهيئات المؤسسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في سوريا

- ١ - لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (ل.د.ح).
- ٢ - المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحربيات العامة في سوريا (DAD).
- ٣ - المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا
- ٤ - اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).
- ٥ - المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا
- ٦ - منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف
- ٧ - منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سوريا-روانة
- ٨ - منظمة كسكائي للحماية البيئية
- ٩ - التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.
- ١٠ - التنسيقية الوطنية للدفاع عن المفقودين في سوريا
- ١١ - جمعية رونى للمرأة الكردية
- ١٢ - رابطة الحقوقين السوريين من أجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
- ١٣ - الرابطة السورية للحرية والإنصاف
- ١٤ - المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان
- ١٥ - مركز ابيلا لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سوريا
- ١٦ - المركز السوري لحقوق الإنسان
- ١٧ - المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
- ١٨ - المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
- ١٩ - المركز الوطني السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
- ٢٠ - المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سوريا
- ٢١ - المركز الكردي السوري للتوثيق